

Distr.: General  
3 April 2012  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

### قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان\*

٢/١٩

### تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ بشأن بناء مؤسسات المجلس و٢/٥ بشأن مدونة قواعد سلوك المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس، المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يؤكد من جديد أن على الدول أن تكفل اتفاق أي تدبير تتخذه لمكافحة الإرهاب مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، حسب الانطباق،

وإذ يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة في سري لانكا واستنتاجاتها وتوصياتها، ويقر بما يمكن أن يسهم به في عملية المصالحة الوطنية في سري لانكا،

\* سترد جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن دورته التاسعة عشرة (A/HRC/19/2)، الفصل الأول.

وإذ يرحب بالتوصيات البناءة الواردة في تقرير اللجنة، بما في ذلك ضرورة إجراء تحقيق ذي مصداقية في الادعاءات الواسعة الانتشار بشأن القتل خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري، وتجريد شمال سري لانكا من السلاح، وتنفيذ آليات محايدة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، وإعادة تقييم سياسات الاحتجاز، وتعزيز المؤسسات المدنية التي كانت مستقلة في السابق، والتوصل إلى تسوية سياسية بشأن نقل السلطة إلى المقاطعات، وتعزيز وحماية حق الجميع في حرية التعبير، وسن إصلاحات في مجال سيادة القانون،

وإذ يلاحظ بقلق أن التقرير لا يعالج بما يكفي الادعاءات الخطيرة بشأن انتهاكات القانون الدولي،

١- يدعو حكومة سري لانكا إلى تنفيذ التوصيات البناءة المقدمة في تقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة واتخاذ جميع الخطوات الإضافية الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وبتعهداتها باتخاذ إجراءات موثوقة ومستقلة لضمان العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة لجميع مواطني سري لانكا؛

٢- يطلب إلى حكومة سري لانكا أن تقدم، بأسرع ما يمكن، خطة عمل شاملة تبين تفاصيل الخطوات التي اتخذتها الحكومة والخطوات التي ستتخذها من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، وأيضاً من أجل التصدي لانتهاكات القانون الدولي المدعى حدوثها؛

٣- يشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على تقديم المشورة والمساعدة التقنية بشأن تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه، ويشجع حكومة سري لانكا على قبول تلك المشورة والمساعدة، ويطلب إلى المفوضية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والعشرين تقريراً عن توفير تلك المساعدة.

الجلسة ٥٢

٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢

[اعتمد بتصويت مسجّل، بأغلبية ٢٤ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً، وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إسبانيا، أوروغواي، إيطاليا، بلجيكا، بنن، بولندا، بيرو، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، الكاميرون، كوستاريكا، ليبيا، المكسيك، موريشيوس، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

*المعارضون:*

الاتحاد الروسي، إكوادور، إندونيسيا، أوغندا، بنغلاديش، تايلند، الصين،  
الفلبين، قطر، كوبا، الكونغو، الكويت، ملديف، المملكة العربية السعودية،  
موريتانيا.

*المتنعون عن التصويت:*

الأردن، أنغولا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، جيبوتي، السنغال، قيرغيزستان،  
ماليزيا.]

---